إعادة تدريس تاريخ الحركة الوطنية

حامد دنيا

قبل ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كنا نعيش فى ظلام دامس رهيب . كنا نعمل تحت رحمة مراكز القوى . كنا نتنفس بصعوبة . فقد كانت جواسيس مراكز القوى تنقل التقارير السرية الظالمة ، لتقتل وتجمد مواهب وعبقرية أى مصرى .

وكانت عيون رجال المباحث العامة والمخابرات وأجهزة الرقابة المختلفة وتشكيلات التنظيم الواحد البغيضة ، تتجسس على تحركات المواطن المصرى . تتعقبه وترصد كل خطواته وهمساته وأهاته . . فى كل مكان ، وفى كل نواحى الحياة . .

حتى الوسط العلمى ، لم يخل من سمومهم ، فقد دخلته الخفافيش ، وتسلطت عليه الشواكيش ، ليفودرا مراكز الأبحاث والمؤسسات العلمية الحساسة . . ويا ويل وطن تكون هذه حالته العلمية . . صراع رهيب بين العلم والجهل ، بين العلماء المتخصصين وبين المتطفلين الانتهازيين .

مصطفى كمال حلمى

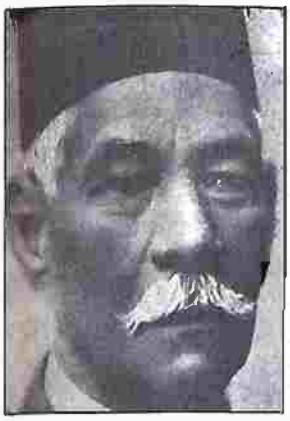

سعد زغلول

ثم طلع النهار . . عندما قاد الرئيس المؤمن محمد أنور السادات ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ، فأعاد للإنسان المصرى حريته ، وكرامته ، وأمنه وطمأنينته . .

●●●

ولا شك أن التعليم لا يشتق صفاته من ذات نفسه ، وإنما يشتق تلك الصفات والخصائص من واقع القوى والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسود المجتمع .

●● وعلى هذا الأساس فى مجتمعات القهر والظلم الاجتماعى ، مجتمع ما قبل ١٥ مايو ، ينعكس ذلك بشكل واضح على التعليم سواء من حيث حجمه أو محتواه . .

■ فمن حيث الحجم :

يصبح التعليم للقلة والصفوة بينما تحرم الشرائح العريضة من الشعب من حقها فى التعليم .

■ ومن حيث المحتوى :

يتأثر ذلك بطبيعة ونظام وفلسفة الحكم . .

والمثل على ذلك واضح :

مصر والحمد لله ، غنية بتراثها وبحركتها الوطنية التى لم تتوقف أبدا من أجل تحرير الفرد وكرامته وأمنه وسعادته . .

ومن المؤسف أنه فى ظل مراكز القوى التى كانت تتحكم فى مقدرات مصر فى فترة ما قبل ثورة ١٥ مايو . حرم الجيل الجديد عن عمد من الاطلاع على فترات خصبة من الحركة الوطنية المصرية الحديثة . .

وقد تم ذلك فى صورتين :

(١) إما بإسقاط فترات من الحركة الوطنية ورموزها بالكامل فى مناهج التعليم . .

(٢) وإما بمسخ بعض هذه الحركات الوطنية ورموزها بشكل لا يتفق والامانة ، وبدل على قصور فى الوعى يصل إلى حد إهدار أمانة عرض تاريخ مصر ، وتقصير فى تربية وتنشئة الأجيال على حقيقة الحركة الوطنية المصرية . .

والمثل على ذلك واضح فى إسقاط ثورة ١٩١٩ وزعيمها سعد زغلول ، وغير ذلك من المراحل المشرقة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية . .

هذا ما حدث بالضبط - كما يقول الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التعليم - فى فترة ما قبل ١٥ مايو وفى ظل نظام الفرد ، على مستوى التعليم العام بالنسبة للمناهج . .

■■ أما الآن . .

وفى ظل مجتمع الحرية والديموقراطية وسيادة القانون والشرعية الدستورية ودولة المؤسسات فإن مناهج التعليم العام تشهد ثورة جديدة وخاصة فى المناهج . . فقد شكلت لجان موسعة لإعادة النظر فيها وبالذات فى مناهج التاريخ والمواد الاجتماعية بجانب المواد العلمية واللغات . .

وقد رأس لجنة التاريخ الأستاذ الدكتور

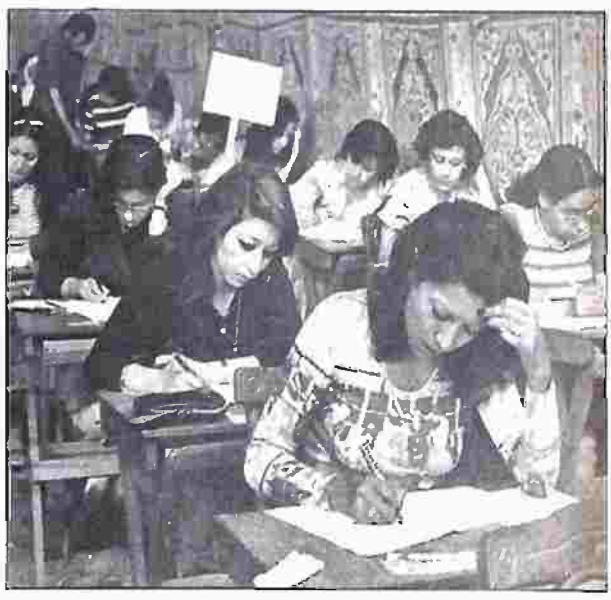

أحمد عزت عبد الكريم رئيس جامعة عين شمس الأسبق، وهو فى نفس الوقت رئيس لجنة إعادة كتابة التاريخ لبلدنا، ومعه مجموعة من أساتذة الجامعات ومن رجال التربية والتعليم.. لتقديم الصورة الحقيقية لأبنائنا عن تاريخ مصر ومن بينه تاريخ مصر الحديث..

■ وأعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى أن أبناءنا فى التعليم العام سوف يدرسون - ابتداء من العام الدراسى القادم - التاريخ مصححا، بمعنى أنهم سيدرسون ثورة ١٩١٩ وسعد زغلول، وتاريخ مصر الحقيقى..

وكذلك تضمنت المناهج الجديدة موضوعات حديثة تهم كل المجتمع، بحيث يخرج الطالب غير منعزل عن مشاكل وطنه.

■■ ويقول وزير التعليم إن من أهم ما نسعى إليه هو عدم طمس شخصية الفرد، وإنما الحفاظ على هذه الشخصية، وإعطاء الفرصة للمواطن المصرى لإثبات وإظهار ذاتيته.. وذلك بالخروج على ظاهرة الحفظ والتلقين والإجابات المحفوظة، والتى تلغى - مع الأسف - أكرم ما وهبه الله عز وجل، للإنسان وهو العقل.

■ بل إن هذه الطريقة تحول الفرد أو التلميذ إلى جهاز تسجيل يكرر فى كل مناسبة ما لقن له!.

وأعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى أن مناخ الحرية والديموقراطية يحتم الآن تغيير كل مدخلات العملية التعليمية من حيث المعلم وإعداده، والكتاب، وطريقة التدريس.. وعلى وجه الخصوص أسلوب الامتحان ونظامه ومحتواه، بحيث يقيس حقا ملكات الطالب الفكرية وليس مجرد الحفظ..

●●●

● التعليم الجامعى

● انقلبت الصورة تماما.. ففى ظل حكم نظام الفرد - فترة مراكز القوى - كان التعليم يعطى فى صورة قوالب متكررة دون ترك أدنى فرصة لأى اجتهاد للإبداع الفكرى، أو لإظهار وجهات النظر المختلفة.. وبذلك كانت سمات التعليم العالى والجامعى، خلال فترة القهر والكبت، التلقين والحفظ، وذلك بهدف إعداد الخريجين فى صورة متكررة، فيها حفظ بعض الشعارات المجوفاء ترددها دون فهم أو اقتناع!.

■■ ولكن فى ظل دولة المؤسسات، ما بعد ١٥ مايو، انعكست الحرية والمناخ الجديد كله على التعليم الجامعى من كافة جوانبه.. من حيث فلسفته وخططه ومناهجه..

نعلى سبيل المثال..

فى مصر الآن ١١ جامعة. ويمكن أن تكون هذه الجامعات قوالب متكررة لنمط واحد من التعليم. ويمكن أن تنبع وزير التعليم بشكل مباشر يقيد من حركتها ومن انطلاقها..

●● ولكن انطلاقا من الجو العام للحرية وسيادة القانون والديموقراطية، أخذت الجامعات استقلالها الحقيقى، وبدأ توفير كافة الإمكانيات لإثبات ذاتيتها وانطلاقها من أجل تحقيق رسالتها..

وقد تم ذلك فى النواحى الإدارية والمالية وفى كافة شئون هيئة التدريس..

ويضيف وزير التعليم أنه حتى فى الجوانب التى كانت تحتاج إلى تعديل فى القانون، لم ننتظر هذا التعديل، وإنما صدر القرار الوزارى بتفويض رؤساء الجامعات فى جميع اختصاصات وزير التعليم، فيما يختص بشئون هيئة التدريس..

■ وأصبح تعيين أعضاء هيئات التدريس ابتداء من المعيد إلى المدرس إلى الأستاذ المساعد إلى الأستاذ إلى عميد الكلية من اختصاص رئيس الجامعة بدلا من الوزير..

ويعلق وزير التعليم على ذلك بقوله: إننى أكرر ما ذكرته فى لقاء السيد الرئيس أنور السادات منذ أيام بأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية:

■ لقد انتهى إلى غير رجعة، ذلك الوقت الذى كان أستاذ الجامعة يقف فيه، على باب الوزير، أيا كان هذا الوزير..

●● وفى ظل مراكز القوى كان الترشيح للبعثات الجامعية من حق الإدارة العامة للبعثات.. أما الآن فقد ترك، فى ظل استقلال الجامعات، هذا الحق كله للجامعات نفسها.. أصبحت هى التى تختار مرشحيها وفق المعايير العامة المتفق عليها.. وذلك يحدث لأول مرة فى تاريخ جامعاتنا..

إن ما تم حتى الآن فى مجال استقلال الجامعات هو مجرد البداية..

●●●

إما الاستقلال الحقيقى للجامعات فهو فى انطلاقها، وفى تأدية دورها الحقيقى، وإثبات ذاتيتها، فى خدمة وحل مشاكل المجتمع القومية.. وخاصة بعد أن تجمع فيها حاليا أكبر تدرمن الكفايات العلمية الممتازة. يمكن أن يوجد فى دولة نامية.. ففيها أكثر من ٧ آلاف عضو هيئة تدريس و ١٠ آلاف ساعد مدرس حاصلين على درجة الماجستير.. أى فيها بنك عقول كامل..

■ سنرى قريبا بإذن الله دور الجامعات وعطاءها فى موضوعات هامة وحاسمة تشغل بال المجتمع المصرى مثل: فلسفة ونظرية الاشتراكية الديموقراطية..

وفى موضوعات الغذاء والطاقة والسكان، والثورة الخضراء، والثورة الصحية، وإعداد الإنسان المصرى، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح الاقتصادى..

●●●

فى ظل مراكز القوى أصدر قائدها على صبرى نائب الجمهورية الأسبق، الذى يقضى أيامه فى السجن الآن، جزاء ما اقترفت يداه من جرائم فى حق مصر وشعبها، قرارا أجوف.. أصدر فى أوائل عام ١٩٦٣ بوصفه رئيس الوزراء وقتئذ، قرارا بأن تنغلق مصر على نفسها من الداخل، وبإغلاق كثير من مكاتبنا الثقافية والتجارية فى أوروبا وأمريكا..

وكان من نتيجة ذلك أن بقيت مصر حوالى ١٠ سنوات منقطعة عن العالم أجمع، شرقا وغربا..

أما الآن، وبعد ١٥ مايو، فقد انفتحنا على العالم أجمع، وأوفد خلال الأربع السنوات الأخيرة ألفا مبعوث مصرى، فى مختلف التخصصات العلمية إلى الخارج..

وسوف يبدأون فى العودة إلينا فى عام ١٩٧٨، علماء متخصصين حاصلين على أعلى الدرجات العلمية، لينضموا إلى قوافل علمائنا الأفذاذ..

■ وفى ظل مراكز القوى كان الخفافيش يتحكمون فى كل الأمور العلمية.. ويكفى أن المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية بقيادة عميده الأستاذ الدكتور كمال حمدى أبو الخير، ظل يناضل ويكافح أولئك الجبابرة الطغاة، أكثر من ١٠ سنوات حتى تحول المعهد إلى مرحلة جامعية متصلة لمدة ٤ سنوات يحصل الطالب فى نهايتها على درجة البكالوريوس فى العلوم التعاونية والإدارية. بل إن مجلس إدارته بصدد إعلان تحويل المعهد الى كلية تعاونية ابتداء من العام الجامعى القادم.

ثم بدأت إجراءات استكمال مبانيه ومدرجاته. بعد أن كانت عمليات البناء قد توقفت أكثر من ٧ سنوات. بأمر من أحد قادة مراكز القوى.. رغم أن المعهد كان قد دفع مبلغ خمسين ألف جنيه مقدما للشركة التى ستتولى عمليات البناء!..

لقد بدأنا ثورة تعليمية وعلمية، بعد أن تحقق للمجتمع المصرى أمنه، وللمواطن كرامته..

فى عهد مراكز القوى.. كان هناك من ينادى بأن مصر ولدت سنة ١٩٥٢ فقط!

والحمد لله.. لقد بدأنا نصحح تاريخنا.. تاريخ مصر.. تأكيدا لقول الرئيس أنور السادات فى أكثر من مناسبة: «إن وراءنا تاريخا طويلا.. إن مصر الحضارة، مصر التراث، عمرها سبعة آلاف عام».